1993-610-0001-L

النهار ٩٣/٦/١٠

المخطوفون اللبنانيون: محاولات لتحريك قضيتهم بعد جمود

المطالبة بلجنة نيابية ومشروع قانون بتوفيتهم اختيارياً واحتساب تعويض الصرف على اساس ٢٥ سنة خدمة

من يستخلص لنا عنهم؟

كل اسبوعين... تجمعهم المصيبة في مكتب براج

لن "نوفّى" اولادنا!

(ابرهيم الطويل)

كتبت مي عبود ابي عقل:

يوما بعد يوم، وفي كل مناسبة تقريبا، تعلن الدولة "انتهاء حال الحرب في لبنان الى غير رجعة". ولكن المآسي التي خلفتها هذه الحرب لا تزال آثارها باقية، وملفات العذاب والاحزان التي تركتها اكبر من ان تقلقلها تصريحات طنانة وشعارات رنانة.

فالى مشاهد الخراب والدمار التي تطالعك انى اتجهت، وعشرات الالوف من الضحايا والشهداء من مختلف الاتجاهات الذين باتوا جميعا "من اجل ان يحيا لبنان"، تبرز الى الواجهة ملفات الشهداء الاحياء من جرحى ومعاقين ومهجرين ومخطوفين ومعتقلين وغيرها، لتلقي بثقلها على الدولة والمواطنين معا.

المخطوفون اللبنانيون: واحد من الملفات التي حاولت مختلف الحكومات المتعاقبة اغفاله وتناسيه، بتجاهله مرات وباخفائه مرات اخرى، خصوصا ان عددا من الموجودين اليوم في سدة المسؤولية لم يكن بعيدا في يوم من الايام من المسؤولية في هذا الشأن. الا ان هذا الملف يعود كل مدة الى التحرك والظهور بفعل التظاهرات والاعتصامات التي يقوم بها اهالي المخطوفين للفت النظر الى مطالبهم الاساسية والمحقة في معرفة مصير ابنائهم ومعيليهم، وهل هم احياء او اموات، ووضع حد للعذاب الذي يتاكل نفوسهم والحيرة التي تقض مضاجعهم.

محاور التحرك

ومن اجل ابقاء قضيتهم حية، وايصال الصوت الى من يجب ان يسمع، تشكلت "لجنة اهالي المخطوفين"، وهي تجتمع مرة كل اسبوعين مع الاهالي في مكتب المحامي سنان براج للبحث في خطوات التحرك الواجب القيام بها، ورفع الاقتراحات الى المسؤولين، ومناقشة الافكار واخر التطورات في قضية فلذات اكبادهم وارباب عائلاتهم الابرياء.

مصابر اللجنة افادت "النهار" ان التحرك المقبل وسوف يتركز على المحاور الاتية:

١ ـ اقامة ندوات شعبية في مختلف المناطق لشرح قضية المخطوفين واستنهاض الرأي العام اللبناني ـ وتحسيسه بخطورتها.

٢ ـ المطالبة بتشكيل لجنة نيابية تبحث في القضية وتقيمها في مجلس النواب وفي المناقشات مع الحكومة، وايجاد الحلول القانونية والاشتراعية المناسبة لها.

٣ ـ اما على الصعيد العملي، فقد استقبل رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري اعضاء اللجنة، على اثر الاعتصام الذي قام به الاهالي امام القصر الحكومي قبل نحو شهرين وعرضت اللجنة عليه مشروع قانون يتضمن نقاطا واقتراحات عدة لحل مشكلة المخطوفين وانهاء مأساتهم ومأساة ذويهم على السواء. فاحال الحريري ورقة المشروع هذه على مستشاره القانوني الدكتور سميل بوجي لدراسته ووضع الاقتراحات او التعديلات التي يراها مناسبة ومناقشتها مع اللجنة، ثم رفعها اليه لعرضها على مجلس الوزراء ومن ثم احالتها على مجلس النواب واقرارها في شكل قانون.

مشروع ـ قانون

وبالفعل عقدت "لجنة اهالي المخطوفين" اجتماعا ختميا مع الدكتور بوجي، وجرى التشاور في نقاط مشروع القانون، ولخصت مصابر اللجنة لـ"النهار" اهم نقاط البحث بالآتي:

ـ اولا: تتجلى نقاط اللقاء بالخط البياني العريض الذي يقول باستقصاء الدولة عن المخطوفين المسجلة اسماؤهم في اللوائح التي سلمتها اللجنة الى كل من رئاسة الوزارة ووزارة الداخلية ايام الوزير السابق سامي الخطيب فمن وجد حيا يطلق فورا، ومن لم يوجد له اثر تعلن وفاته.

ولكن في التفاصيل يمكك الاهالي في جدية استقصاء الدولة وفاعليته، خصوصا ان الحكومات المتتالية اعلنت اكثر من مرة انها تعتبر ان ملف المخطوفين قد اقفل. ويذكر ان الوزير ميشال المر اعلن في ١٩٩١/٧/١٨، عندما كان يتولى حقيبة وزارة الدفاع، واثر اخر عملية تبادل بين "القوات اللبنانية" و"حزب الله" في وزارة الدفاع، انه "لم يعد هناك اي محتجز لدى اي حزب، والذين سلموا اليوم هم اخر المحتجزين". كذلك اوضح الرئيس عمر كرامي لذوي المخطوفين عندما كان رئيسا للوزراء ان "الدولة سألت جميع الاحزاب والميليشيات عن وجود محتجزين او مخطوفين باقين لديها، ففتحت جميعها الامر".

والسؤال الان: من يستقصي؟ ولدى من؟ واين وما هي المدة المعطاة والمتاحة لانجاء عملية الاستقصاء؟

ـ ثانيا: كيف ستتم عملية الاستقصاء، جماعيا ام فرديا؟ فمعظم مراكز الاعتقال الجماعية المعروفة مثل ثكنة الشيخ عبدالله في البقاع والمجلس الحربي "القوات اللبنانية" في الكرنتينا بهمها الجيش اللبناني. فأين هم المخطوفون الذين كانت تحج بهم؟ واين ستدهم الدولة بعد اليوم؟

يبدو، حسب المصابر الامنية، ان الدولة لم تعد تعترف بوجود معتقلات جماعية ولكنها مستعدة لبحث اي مكان ترد عليها معلومات عن وجود مخطوف فيه، والاسراع في التدخل لانقاذه واطلاقه فورا. ومن يملك هذه المعلومات فليتفضل، كما تقول مصادر اللجنة.

ـ ثالثا: اما الذين خطفوا على المعابر ولا يوجد اي اثر لهم فهناك اتجاه، بحسب المصابر ذاتها، الى اعتبارهم امواتا. والمشروع يستند في قراره هذا الى نقطة مشتركة بين القانون المدني وقوانين الاحوال الشخصية المتعددة في لبنان، تنص على ان "من فقد او غاب، وكانت غيبته في ظل ظروف تغلب فيها المهلكة على الحياة اعتبر متوفيا". وهذا البند يخفف كثيرا من عملية الاستقصاء لان كل الشعب اللبناني كان يعيش في "ظروف مهلكة".

ـ رابعا: ما هي المدة التي على اثرها يعتبر المفقود ميتا؟ مشروع القانون اقترح رفع المدة من عشر سنين الى ١٥ سنة، بيدا سريانها من تاريخ ترك المفقود محل اقامته الاخير في دون العودة اليه، او ظهور اية علامة او دلائل تشير الى بقائه حيا خلال هذه المدة. ولكن "لجنة اهالي المخطوفين" رفضت هذا الاقتراح، لانه لا يفيد في شيء بل بالعكس يطيل فترة العذاب والمعاناة. فمن فقد عام ١٩٨٣ مثلا، لن تزيد فرص بقائه على قيد الحياة اذا مددت المدة الى عام ١٩٩٧ بدلا من عام ١٩٩٣، لان الظروف والاحوال لن تتغير في فترة الهدوء هذه.

ـ خامسا: على من تنطبق احكام هذا القانون، الدولة في مشروعها تريد استثناء الفلسطينيين من احكام هذا القانون. ولكن اللجنة التي تضم اهالي مخطوفين لبنانيين وفلسطينيين على السواء رفضت هذه التفرقة "الفلسطيني المقيم على الاراضي اللبنانية ويتوفى فيها، يحصل اهله على شهادة وفاة من مختار المحلة التي يسكنها او يجرون معاملات حصر الارث بحسب القوانين اللبنانية المرعية. فكيف اذا كان الامر يتعلق بمخطوف؟".

اما بالنسبة الى المخطوفين الموجودين في سوريا، فاشارت المصابر الى ان مجموعة عمل تابعة للجنة حقوق الانسان ارسلت الى الدولة اللبنانية لائحة باسماء ٤٤٣ مفقودا، موجودين في بلدان مختلفة ومن بينها سوريا، طالبة الاستقصاء عنهم، الا ان الدولة اللبنانية لم تجب حتى الآن عليها.

اما في شان المعتقلين في اسرائيل فتعتبر مصابر اللجنة ان من واجب الدولة، ومن موقع مسؤوليتها عن رعاياها، وفي اطار مفاوضات السلام الجارية حاليا بين الطرفين، مطالبة الدولة العبرية بتسليمها جميع المعتقلين لديها او ان كان بطريقة مباشرة بواسطة جنودها، او غير مباشرة بواسطة اللواء انطوان لحد، والموجودين في معتقلات الخيام وانصار وعتليت وبئر السبع وغيرها، كذلك المعتقلين الستة الذين سلمتهم "القوات اللبنانية" عام ١٩٩١ الى اسرائيل التي اعترفت رسميا بالامر في رسالة وجهتها الى اللجنة الدولية للصليب الاحمر في العام نفسه.

سادسا: كيف ستصرف تعويضات نهاية الخدمة لاهالي المخطوفين في القطاعين العام والخاص؟

مصابر اللجنة اوضحت انه بالنسبة الى القطاع العام تم تعديل المادة عشرين من قانون الموظفين ايام الرئيس كرامي بحيث لم يعد يعتبر التغيب ١٥ يوما عن عمله بحكم المستقيل. وهذا افاد منه اهالي المخطوفين فظلوا يتقاضون راتبه لمدة عشر سنين، يتوقف بعدها بانتهاء هذه المدة. اما في القطاع الخاص فيعود الامر الى ادارة المؤسسة او الشركة، علما ان معظمها لم يقطع راتب الموظف المفقود.

اما بالنسبة الى احتساب التعويض العادل لنهاية الخدمة فقد وضع اقتراح برفع عدد سنوات الخدمة الى ٢٥ سنة، ويدفع هذا التعويض فور صدور القانون، وبعد ان "يوفّى" الاهل مخطوفهم اثر انقضاء عشر سنين على اختفائه.

ـ سابعا: تبقى نقطة الاتفاق الاساسية بين اللجنة والدولة بحسب المشروع بجعل امر "توفية" المخطوف او المفقود "اختياريا". فمن اراد من الاهل "توفية" مخطوفه يعلن ارادته الى الجهات المختصة، ويستفيد من كل ما يتبع ذلك من وضع قانوني وتقوقي في قضايا الارث والاحوال الشخصية والامور المالية والمدنية وغيرها... علما ان الاهالي في معظمهم يرفضون "توفية" مخطوفيهم.

انتظار

وبعد انقضاء اكثر من شهر على اللقاء بين اعضاء "لجنة اهالي المخطوفين" والمستشار القانوني لرئيس مجلس الوزراء، لا تزال اللجنة تنتظر اتصالا من السيد بوجي للاطلاع على مشروع القانون في صيغته الجديدة بعد ان عرض كل طرف وجهة نظره.

بوجي ينفي...

ولكن الدكتور بوجي نفى في اتصال هاتفي اجرته معه "النهار" "حصول اي لقاء بينه وبين لجنة الاهالي، او حتى علمه بوجود هكذا مشروع قانون"، مشيرا الى ان "اي عمل يطلب اليه يقدمه الى المسؤول المباشر عنه فقط اي الرئيس الحريري!".

من جهتها ابدت اوساط اللجنة استغرابها "لمحاولات التملص من قبل الدولة وتباطئها في انجاز ورقة المشروع"، مشيرة الى "حصول ضغوط من جهات متضررة معروفة لعدم استكمال هذا القانون".

امين جامعة المغتربين سلم صفير والحص مقررات مؤتمر البرازيل

زار مساء امس الامين العام للجامعة اللبنانية الثقافية في العالم المهندس جوزف بونس، البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير في بكركي وعرض معه شؤونا اغترابية في ضوء نتائج مؤتمر البرازيل.

وصرح بعد الزيارة: "زرنا غبطة البطريرك واطلعناه على النتائج التي اسفر عنها مؤتمر البرازيل وسلمناه نسخة عن مقررات المؤتمر والنظام الداخلي الجديد للجامعة. كذلك بحثنا معه في شؤون اغترابية عامة".

ثم زار رئيس الاساقفة الموارنة في البرازيل المطران يوسف محفوظ للغاية نفسها.

وكان زار ظهرا الرئيس سليم الحص وسلمه نسخة عن المقررات والنظام وعرض معه قضايا تتعلق بالجامعة والانتشار اللبناني.

LABORATOIRES GEDEON
ANALYSES MEDICALES
PLACE DU MUSEE-BEYROUTH
NOUVEAUX NUMEROS DE TELEPHONE
285869
394899